مجلة الإحياء، المجلد 25، العدد: 36، جانفي 2025، ص - ص: 623-644
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

اجتماع العقداء الأربعة 06-12 ديسمبر 1958 من خلال مذكرات بعض المجاهدين

Meeting of the Four Colonels December 6-12, 1958 through the memoirs of some Mujahideen

طالب دكتوراه عادل فرحاني[1] د/ خميسي سعدي
Adel FARHANI Saadi KHEMISSI
المركز الجامعي سي الحواس - بريكة
مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية – جامعة المسيلة
adel.farhani@cu-barika.dz khemissi.saadi@cu-barika.dz

تاريخ الإرسال: 2024/03/22 تاريخ القبول: 2025/01/29

الملخص:
تسلط هذه الدراسة الضوء على حيثيات اجتماع العقداء الأربعة المنعقد بإقليم الولاية الثانية "الشمال القسنطيني" في الفترة الممتدة ما بين 06 و12 ديسمبر 1958، بناء على ما تضمنته بعض المذكرات الشخصية للمجاهدين، إذ يعد هذا الاجتماع من بين الاجتماعات التنظيمية والاستثنائية التي انعقدت خلال مرحلة من المراحل الحاسمة للثورة التحريرية الجزائرية، وذلك لما تمخض عنه من قرارات وتوصيات أثارت ردود فعل مختلفة داخل الهيئات القيادية للثورة وعلى رأسها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مع الإشارة إلى النتائج المترتبة عنه وانعكاساته على مسار الثورة التحريرية.
الكلمات المفتاحية: جيش التحرير الوطني؛ اجتماع العقداء الأربعة؛ الشمال القسنطيني؛ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؛ المذكرات الشخصية.

Abstract:
This study sheds light on the circumstances of the meeting of the four colonels held in the region of the second state, “North Constantine,” in the period between December 6 and 12, 1958, based on what was included in the personal memoirs of the Mujahideen, as this meeting is among the organizational and extraordinary meetings that were held during one of the stages. decisive for the Algerian liberation revolution, due to the decisions and recommendations that resulted from it that sparked various reactions within the leadership bodies of the revolution, most notably the interim government of the Algerian Republic, with reference to its consequences and repercussions on the course of the liberation revolution.
Key words: Armée deliberation national; Meeting of the four colonels; North Constantine; Interim Government of the Republic of Algeria; Personal memoirs.

[1]- المؤلف المرسل

مقدّمة:

احتضنت الولاية الثانية الشمال القسنطيني في الفترة الممتدة ما بين 06 إلى 12 ديسمبر 1958 أشغال اجتماع شارك فيه العقداء: الحاج لخضر عبيدي قائد الولاية الأولى أوراس النمامشة، عميروش آيت حمودة قائد الولاية الثالثة القبائل، امحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة، أحمد بن عبد الرزاق قائد الولاية السادسة الصحراء، أين تدارسوا فيه أبرز المشاكل والتحديات التي تشهدها الثورة الجزائرية، وإيجاد حلول عاجلة لها من منطلق مكانتهم القيادية.

وللإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، طرحنا عدة تساؤلات، أهمها:

- ماهي أبرز الظروف العامة التي مرت بها الثورة التحريرية قبيل انعقاد الاجتماع؟
- لماذا انعقد اجتماع عقداء الداخل؟
- كيف سارت أشغال الاجتماع؟ وما هي الأهداف التي سطرت له؟
- ما هي أهم القرارات والتوصيات المنبثقة عن هذا الاجتماع؟
- كيف تعاملت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع الاجتماع وقراراته؟
- هل طبقت قرارات الاجتماع وما مصيرها؟

وتكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة بالنظر إلى أنها تعالج حيثيات هذا الاجتماعk اعتمادا على ما ورد في محتوى بعض المذكرات الشخصية لمجموعة من المجاهدين الذين تطرقوا إليه، والتي كان من بينها مذكرات العقيدين علي كافي والحاج لخضر والرواد مصطفى مراردة، عبد الحفيظ امقران الحسني ومحمد صايكي، كما تهدف إلى مناقشة ظروفه وسير أشغاله وانعكاساته على الثورة الجزائرية، مع تبيان جهود قادة الداخل لحل مختلف المشاكل التي واجهتها الثورة التحريرية بعد وصول الجنرال ديغول للسلطة في فرنسا.

1- الظروف العامة للثورة التحريرية قبيل انعقاد الاجتماع:

بعد أن منيت سياسة الحكومات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة بالفشل الذريع في القضاء على الثورة التحريرية، سارع أنصار فكرة "الجزائر فرنسية" للاستنجاد بالجنرال ديغول لتولي السلطة من جديد[1]، وذلك من خلال تنظيمهم لانقلاب عسكري على السلطة المركزية في 13 ماي 1958[2]، بقيادة الجنرال ماسو وبدعم من غلاة المستوطنين بالجزائر[3]، ونتيجة للضغوطات والنتائج المترتبة على هذا التمرد، استجاب الجنرال ديغول ورضخ في الأخير لدعوة هؤلاء الجنرالات العسكريين، وتولى زمام السلطة[4]، إثر انتخابه كرئيس للوزراء بتاريخ 31 ماي 1958[5]. فور ذلك مباشرة شرع الجنرال ديغول في تطبيق سلسلة من المشاريع الرامية لإخماد الثورة المسلحة، عبر استراتيجية جديدة تنوعت في أساليبها ووسائلها مست مختلف الميادين[6]، فعلى الصعيد العسكري حاول الجنرال ديغول اتخاذ العديد من التدابير الرامية لعزل وتفكيك وحدات جيش التحرير الوطني والحد من نشاطها تمثلت في:

- إسناد قيادة الجيش الفرنسي بالجزائر للجنرال صالان، شال وزيلر، مع منحهم كامل الصلاحيات.
- تطويق كامل الحدود الشرقية والغربية بأسلاك شائكة مكهربة.
- إقامة المناطق المحرمة والمحتشدات.
- تجنيد أكبر عدد ممكن من العملاء والخونة للمساهمة في العمليات المضادة لمخططات جبهة وجيش التحرير الوطني.

- شن الجيش الاستعماري الفرنسي للكثير من العمليات العسكرية في أنحاء مختلفة من التراب الجزائري[7]، بالإضافة إلى تعزيز القيادة العسكرية التي عينها في الجزائر بأكثر من خمسة وثلاثين ألف ضابط بين جنرالات وضباط ساميين وجنود بسطاء وتجهيزهم بمختلف الوسائل والأسلحة المتطورة قصد إنجاح مخطط الجنرال شال[8].

كما حاول الجنرال ديغول تجنيد كل المصالح الأمنية على رأسها رجال المخابرات ودسهم داخل صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني لزرع البلبلة وإثارة الشكوك بين عناصرها، حيث نجح هؤلاء فعلا في تدبير مؤامرة بسيكولوجية رهيبة عرفت بعملية "لا بلويت La bluite" التي أعدت ونفذت من طرف الجنرالين "قودار وليجي" بالولاية الثالثة في شهر جويلية 1958، أسفرت عن نتائج خطيرة راح ضحيتها الكثير من إطارات الثورة التحريرية[9].

إلى جانب ذلك لجأ الجنرال ديغول إلى اتخاذ تدابير عسكرية أخرى، استهدف من خلالها جيش التحرير الوطني حيث قام بتاريخ 23 أكتوبر 1958 بتقديم مشروع جديد تحت شعار "سلم الشجعان" دعا بواسطته مجاهدي جيش التحرير الوطني لتسليم أسلحتهم والعودة لعائلاتهم مقابل أن يضمن حمايتهم وسلامتهم[10]، وذلك بهدف إحداث انشقاقات داخل صفوف الثورة بطريقة تسمح له بإرغام الحكومة المؤقتة على القبول بحلوله السياسية للمشكلة الجزائرية[11] وفق ما تمليه سياسة الإدماج التي طرحها في استفتاء 26 سبتمبر 1958[12].

أما على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي فقد تبنى الجنرال ديغول سياسة تميزت بالمراوغة والليونة جسدها في مشروعه الصادر في 3 أكتوبر1958 بقسنطينة، من أجل احتواء الجماهير الشعبية الجزائرية وعزلها عن الثورة التحريرية وقطع الصلة بينها وبين جبهة وجيش التحرير الوطني[13]. أسفرت هذه السياسة المتخذة من طرف الجنرال ديغول على نتائج وانعكاسات خطيرة على مسار الثورة سواء في الداخل أو في الخارج، هذا ما جعل من قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني تضطر لتبني استراتيجية مضادة لإحباط هذه المشاريع من جهة والحفاظ على استمرارية الثورة والكفاح المسلح من جهة ثانية[14].

في هذا السياق وجهت لجنة التنسيق والتنفيذ سلسلة من التعليمات لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، نصت على تكثيف العمليات العسكرية ضد المصالح الحيوية للعدو الفرنسي ومحاولة نقل العمل المسلح لأراضيه وفتح جبهة ثانية بها[15]، قصد التخفيف من وطأة الضغط الاستعماري على جيش وجبهة التحرير الوطني في الجزائر والتصدي لأساليبه الرامية للقضاء على الثورة التحريرية[16].

أما على المستوى السياسي، الدبلوماسي والإعلامي فقد شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في عقد اجتماع استثنائي بتاريخ 9 سبتمبر 1958، اتخذت من خلاله قرارا نهائيا نص على ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في أقصر مدة زمنية والشروع فورا بتبليغ الحكومات الصديقة بهدف الحصول على اعترافها بهذه الحكومة[17]، التي أعلن عن تأسيسها بتاريخ 19 سبتمبر1958[18]، وذلك للرد على التجاوزات الصارخة التي تمارسها الحكومة الاستعمارية الفرنسية تجاه الشعب الجزائري التي حاولت إرغامه بكل وسيلة من وسائل الاضطهاد والإكراه على إدماجه وعزله عن كفاحه التحرري، كما أنها جاءت كنتيجة للتعبير عن آمال وإرادة الشعب الجزائري من جهة، وكخيار حتمي لوضع حد فاصل لما ادعته الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة كونها لم تجد أمامها ممثلا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائر من جهة ثانية[19].

غير أن هذه الحكومة سرعان ما تعرضت لأزمة خطيرة مع مطلع شهر نوفمبر 1958 قادها العقيد محمد العموري ومجموعة من رفاقه[20]. أين عقد هؤلاء اجتماعا بمدينة الكاف التونسية بحضور ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية فاق عددهم 30 فردا[21]، انبثقت عنه بعض القرارات التي نصت على رفض الاعتراف بالحكومة المؤقتة والعمل على حجز الوزراء وسجنهم في مكان بعيد، إضافة للاستيلاء على مراكز الحدود التونسية وإدارتها بصفة مستقلة[22]. نتيجة لهذه القضية وتداعياتها الخطيرة على الثورة التحريرية اضطرت الحكومة المؤقتة لنقل مقرها من مصر إلى تونس بسبب تورط السلطات المصرية في هذه القضية ومحاولة تدخلها في الشؤون الداخلية للثورة الجزائرية[23]. هذا وقد أسفرت نتائجها على خلق حالة تذمر واستياء لدى بعض الكتائب العسكرية المرابطة بالحدود الشرقية أدت بهم للقيام بتمردات وانشقاقات في صفوف جيش التحرير الوطني[24].

2- انعقاد اجتماع عقداء الداخل 06-12 ديسمبر 1958:

في ظل هذه الظروف التي مرت بها الثورة التحريرية، وما ترتب عنها من نتائج وانعكاسات، حاول العقيد "عميروش آيت حمودة" التعجيل بعقد اجتماع استثنائي، يلتقي فيه جميع قادة الولايات لتدارس الأوضاع ومناقشة كل القضايا المرتبطة بالنشاط الثوري وإيجاد حلول تمكنهم من مواجهة مختلف التحديات التي أثرت سلبا على استمرارية الكفاح المسلح[25]. وتنفيذا لذلك وجه العقيد عميروش في 3 أوت 1958م رسالة لجميع قادة الولايات، أكد من خلالها على ضرورة مشاركتهم في هذا الاجتماع التنسيقي من أجل التعاون، ومناقشة مختلف القضايا المطروحة في جميع الميادين، وإعطاء نفس جديد للثورة إلى غاية تحقيق الفوز والانتصار[26].

فور استلامهم لهذه الرسالة؛ استجاب بعض قادة الولايات لدعوة العقيد عميروش والتحقوا به بالولاية الرابعة، وفي هذا الصدد يقول العقيد الحاج لخضر: "في شهر سبتمبر عام 1958 تلقيت رسالة تضمنت دعوتي إلى اجتماع ما بين الولايات فتوجهت إلى الولاية الثالثة مصحوبا بكتيبة من نحو ستين مجاهدا، وحرس شخصي من اثني عشر رجلا، وقد استغرقت شهرين تقريبا لقطع المسافة إلى غاية وصولنا للمكان الذي يتواجد به العقداء بالولاية الرابعة ومنها انتقلنا للولاية الثانية لعقد الاجتماع"[27].

بعد لقائهم بالولاية الرابعة، سلك القادة الأربعة طريقا يعبر جبال بابور وتابابور، وصولا إلى سرج الغول الحدودية ومنها إلى الطاهير، فأولاد عسكر التابعة إقليميا للولاية الثانية الشمال القسنطيني[28]، أين أعلنوا عن انطلاق أشغال ومجريات اجتماعهم بداية من 06 ديسمبر 1958[29] بحضور كل من:

- العقيد الحاج لخضر ممثلا عن الولاية الأولى "الأوراس النمامشة".
- العقيد عميروش ممثلا عن الولاية الثالثة "القبائل".
- العقيد امحمد بوقرة ممثلا عن الولاية الرابعة "الجزائر".
- العقيد سي الحواس ممثلا عن الولاية السادسة " الصحراء"[30].

ويكون بذلك الاجتماع قد سجل غياب كل من العقيد علي كافي "قائد الولاية الثانية والعقيد لطفي قائد الولاية الخامسة"[31]، هذا، وقد برر علي كافي عدم استجابته للمشاركة في هذا الاجتماع بسبب شكه في نوايا العقيد عميروش، معتقدا أنه كان يهدف للاستئثار بالقيادة الخاصة مع غياب السلطة الحقيقة للثورة المتواجدة خارج البلاد[32]. في هذا السياق يقول علي كافي: "لقد طلبت من العقيد عميروش الالتقاء به في سرج الغول على انفراد للاطلاع على المشكل والتعرف على خلفيات هذه الأزمة، ولكنه فضل الاجتماع بقيادات الولايات مجتمعة، مما جعلني أرسل إليه الدكتور الأمين خان ليعتذر عن مشاركة قادة ولايتنا في

اجتماع تحوم حوله شكوك يطمح من خلاله لقيادة الثورة، فبعد تهاني كريم وبوالصوف له، كان يريد التهنئة العامة والشاملة من جميع الولايات..."[33]، ونتيجة لذلك قرر قائد الولاية الثانية عدم الحضور كونه يرى في مشاركته تزكية لخرق قرارات مؤتمر الصومام وتزكية لعملية الزرق التي راح ضحيتها عدد كبير من خيرة أبطال الولاية الثالثة[34].

وحسب شهادة المجاهد "الطاهر بودربالة" فإن السبب الرئيسي في عدم مشاركة العقيد علي كافي في هذا الاجتماع يعود لسوء تفاهم عميق بين ممثلي الشمال القسنطيني من جهة، والعقداء الأربعة من جهة أخرى، وذلك لأن قيادة الولاية الثانية كانت لا تريد إلا معالجة مشاكل الداخل المرتبطة بالجيش، بينما أراد باقي العقداء التطرق للمسائل السياسية التي سيطرحونها على قيادة الخارج ..."[35].

في المقابل نفى الحاج لخضر ما ذهب إليه علي كافي الذي رفض المشاركة في الاجتماع بحجة أهدافه المشكوك فيها، حيث علق على غيابه قائلا: "لقد اتفقنا على عقد الاجتماع لأنّه صار ضروريا، وتم اختيار الولاية الثانية كمكان لعقد الاجتماع، ولما وصلنا وجدنا العقيد عميروش وتحدثنا معه لكن تبين أن قادة الولايتين الثانية والخامسة لم يحضرا، وإن كان قادة هذه الأخيرة خارج الحدود، فلم تجد من يمثلها بالداخل وكانت لنا فرصة خلال هذا اللقاء، درسنا فيها أهم الأوضاع التي تعيشها الساحة الوطنية، ثم قررنا الذهاب للولاية الثانية لعقد الاجتماع بحضور قادتها، فانتقلنا إلى جبل أولاد عسكر بنواحي جيجل القريب من مركز الولاية الثانية وطلبنا من العقيد علي كافي أن يحضر معنا فرفض، فبعثنا له رسالة وقعناها نحن القادة الأربعة، وقلنا له نحن نطالبك بالحضور معنا فرد علينا قائلا: "أنا لا أحضر الاجتماع إلا بأمر من بن طوبال"[36].

وخلال اجتماع العقداء العشر[37]، واجه عمر أُوصديق علي كافي الذي حاول تقديم مبررات أخرى حول مسألة غيابه في اجتماع عقداء الداخل، إذ أخبر المجتمعين بأن امتناعه شخصيا عن المشاركة فيه جاءت كنتيجة للقرارات الملزمة التي سيصدرها المشاركون فيه، فأجابه اوصديق بأنّ هناك فرق بين جدول الأعمال الذي ذهب به سي امحمد والذي رجع به من الاجتماع، فاللقاء كان فرصة لتبادل الخبرات والبحث عن وسائل وحلول، ولم تتخذ فيه أي إجراءات عقابية ضد من لا يلتزم بتطبيق القرارات التي خرج بها الاجتماع[38]، هذا وقد تأسف العقيد عميروش لعدم مشاركة العقيد علي كافي في هذا الاجتماع الاستثنائي والضروري الذي فرضته الظروف الداخلية والخارجية التي تمر بها الثورة والذي خرج بنتائج وقرارات هامة، جاءت لمعالجة كل المسائل التي تواجههم على مختلف الأصعدة من أجل توحيد الجهود وإعطاء نفس جديد للكفاح المسلح[39].

رغم تلك المبررات التي قدمها العقيد علي كافي لرفضه المشاركة الشخصية في الاجتماع، إلا أننا نجده قد شارك فيه بطريقة غير مباشرة بإعطائه رخصة الاجتماع فوق تراب ولايته وتوفير الكم الكافي من الجنود لحمايتهم، وإيفاد كل من حسين رويبح والدكتور لمين خان تمثيله، ويبدو أن غيابه كان مرتبطا بالعقيد بن طوبال، لذلك تفادى الحضور خاصة وأنه كان يدرك أن الاجتماع سيدرس قضية الحكومة المؤقتة[40].

أما بخصوص غياب العقيد لطفي؛ قائد الولاية الخامسة عن الاجتماع، فيرى المؤرخ أليستر هورن بأنه جاء كنتيجة لعلاقته بقائده السابق عبد الحفيظ بوصوف الذي كان يحتل مكانة مرموقة في الحكومة المؤقتة آنذاك؛ تتمثل في منصب وزير الاستعلامات، لذلك فضل عدم المشاركة كون هذا الاجتماع سيقود انقلابا على الحكومة المؤقتة مما يجعله في حرج مع بوالصوف[41]. غير أننا لا نتفق مع ذلك كون أن غياب

وعدم حضور العقيد لطفي لا يرجع إلى ذلك بل يتعداها لأسباب تتمثل في بعد المسافة بين الولاية التي كان يقودها آنذاك، والتي لا تسمح بتنقله خارجها[42]، خصوصا وأن مقر قيادتها كان داخل الأراضي المغربية، مما يصعب عليه إمكانية عبور الحدود التي تم تطويقها بالأسلاك الشائكة، والسير لمسافة طويلة للالتحاق بالولاية الثانية[43].

هكذا، يتضح لنا أن الغاية التي كانت وراء هذا الاجتماع، لم تكن في حقيقتها إلا محاولة فرضتها الظروف لإعادة التنسيق بين قادة الداخل من أجل معالجة مختلف القضايا الثورية المطروحة وتوحيد الجهود لمواجهة السلطات العسكرية والمدنية الفرنسية، والعمل على إيجاد حلول فورية تمكنهم من الاتصال بقيادة الثورة في الخارج[44].

3- سير أشغال الاجتماع:

شهدت مجريات هذا الاجتماع نوعا من الارتجال نظرا لعدم التحضير له جيدا، وفور انطلاق أشغاله قدم كل عقيد لمحة عن الوضعية السائدة في ولايته[45]، كما تطرق المشاركون لعرض مختلف القضايا والمشاكل الداخلية المرتبطة بالشؤون السياسية والعسكرية والاتصالات، بالإضافة إلى تدارس جملة من القرارات والاقتراحات المتعلقة بالداخل والخارج[46]، تمكنهم من إعادة التنسيق لمواجهة مختلف المخططات التي أقدم على تنفيذها الجنرال ديغول، ومحاولة اتخاذ التدابير اللازمة لحل ومعالجة جميع المشاكل والصعوبات التي يمر بها الكفاح المسلح داخل التراب الوطني[47].

والجدير بالذكر، أن المتتبع لسير أشغال هذا الاجتماع وما طرحه العقداء المشاركون فيه من قضايا، يستخلص منه تنوع وتباين الأهداف التي أدت إلى انعقاده ارتبطت في مجملها بسيرورة وتطور الثورة داخل الولايات الأربعة، حيث عبر العقيد الحاج لخضر بأن أهداف مشاركته جاءت نتيجة للوضع الخطير الذي تمر به الولاية الأولى، التي لم تتلق المساعدة والدعم من الحكومة المؤقتة رغم الاتصالات المتكررة بها لإيجاد حلول عاجلة لمسألة التسليح والتزود بالذخيرة[48]، وفي هذا الصدد يقول الحاج لخضر: "كان هدفنا من عقد الاجتماع هو دراسة الوضع بالداخل ومعرفة سبب عدم دخول الأسلحة لأننا انتظرنا كثيرا ووعدنا بإرسال الأسلحة والذخيرة لكن شيء لم يحدث، وإلى جانب ذلك فقد كان وضعنا بالداخل خلال هذه الفترة يمر بمرحلة خطيرة فنحن في الولاية الأولى مثلا كانت بحوزتنا أسلحة غنمناها أثناء المعارك والهجومات، لكنها لم تلب الطلب فاضطررنا للمشاركة في هذا الاجتماع الذي حاولنا من خلاله إيجاد حلول لبعض المشاكل التي نتخبط فيها، وندرس الوضع مع بعضنا البعض ونوحد الجهود بهدف تبادل الإمكانيات والخبرات التي تمكننا من إدخال الأسلحة من الخارج"[49].

بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهمت عوامل أخرى أجبرت العقيد الحاج لخضر للمشاركة في أشغال هذا الاجتماع، كان من بينها محاولة الجيش الفرنسي تطويق الولاية الأولى وفرض الحصار عليها بهدف عزل جيش التحرير الوطني عن قواعده الخلفية، نتيجة للضعف السياسي والعسكري الذي شهدته الولاية الأولى خصوصا بعد استفحال وانتشار الانشقاق والتمرد على القيادة الشرعية بعد مؤتمر الصومام، مما تطلب من مسؤولها الأول اللجوء لتقديم طلب المساعدة من قادة الولايات المجاورة لفرض قيادته وإعادة تنظيم ولايته من جديد[50].

أما العقيد عميروش؛ قائد الولاية الثالثة الذي تعود له فكرة عقد هذا الاجتماع، فقد كانت أهدافه في مجملها مرتبطة بإعادة التنسيق بين قادة الداخل؛ لمواجهة نقص الأسلحة والضغط الذي تعاني منه الثورة خاصة بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم والشروع في تنفيذ مخططه الجهنمي للقضاء على الثورة[51].

هذا إلى جانب إعادة ربط العلاقة بين الحكومة المؤقتة والولايات بالداخل واتخاذ موقف موحد تجاه المأزق الذي آلت إليه عملية التموين بالعتاد الحربي[52]، من جهة أخرى سعى عميروش من خلال هذا الاجتماع لتحذير القادة الحاضرين بالخطورة الكبيرة التي يمثلها المتسللون من العناصر الموالية للاستعمار داخل دواليب الثورة بهدف إفشالها[53]، خصوصا بعد عملية الاختراق المشهورة بمؤامرة الزرق التي اتخذت أبعادا خطيرة وسلبية على مسار الثورة التحريرية[54].

بالرغم من هذه الأهداف المباشرة لمشاركة عميروش في الاجتماع، فإنّ بعض الكتابات الفرنسية قد شككت في نوايا العقيد عميروش بادعائها أنه كان يحاول من خلال هذا الاجتماع الاستثنائي التأثير على القادة المشاركين معه، من أجل السيطرة على الثورة والقيام بعمل دعائي حقيقي مناهض للحكومة المؤقتة وإدانتها، كونها تخلت عن مهامها الأساسية في دعم ولايات الداخل بمختلف الأسلحة والعتاد لمواجهة العدو[55]، والعمل على توسيع نطاق سلطته على الولايات المجاورة لولايته تمهيدا للاستحواذ على القيادة في الداخل[56].

غير أن المطلع على محضر الاجتماع ومختلف الرسائل التي بعث بها العقيد عميروش للعقيد علي كافي قائد الولاية الثانية، تنفي وتفند ما ذهبت إليه هذه الكتابات، إذ يستخلص منها مباشرة الخلفيات والأهداف الحقيقية لانعقاده، كونه كان مطلبا نابعا من ضرورة ملحة فرضتها تطورات الأوضاع السائدة[57]، أجبرت العقيد عميروش على المبادرة بعقد هذا الاجتماع الذي سيضم مختلف قادة الولايات، من أجل تباحث وتدارس الحلول الممكنة، لفك العزلة المضروبة حولهم من طرف القوات الفرنسية، التي عرقلت عمليات الاتصال مع قادة الخارج[58].

أما بالنسبة للولاية الرابعة، فقد ارتبطت مشاركتها لإزالة العقبات الحدودية مع الولاية السادسة وتصفية قضية الأسلحة مع الولاية الثالثة ومحاولة إيجاد حل لمسألة إنعدام الأمن التي تسببت فيها القوات الاستعمارية والعناصر المناوئة لجبهة وجيش التحرير الوطني، والتي أدت إلى تردي الأوضاع بالولاية بمختلف جوانبها[59]، فسعى العقيد امحمد بوقرة لإيجاد حلول فورية تمكنه من الحصول على الأدوية وتموين ولايته بالسلاح والذخيرة الضرورية[60].

وبخصوص قيادة الولاية السادسة، فإن هدف مشاركتها في الاجتماع كان بالنسبة إليها أمرا حتميا أراد من خلاله العقيد سي الحواس محاولة البحث عن الطرق المناسبة للقضاء على فلول الحركات المناوئة التي تفاقمت ممارساتها الرامية إلى نشر الفوضى وزعزعة الاستقرار في إقليم ولايته[61]، كما تطرق العقيد سي الحواس إلى التحديات التي تواجهها ولايته من نقص الأسلحة والعتاد والكوادر، وضعف المستوى السياسي للمدنيين، وعدم وجود الاستعلامات التي شكلت فجوات في الاتصالات، ومن أجل تجاوز هذه الصعوبات قدم سي الحواس مجموعة من الاقتراحات التي كان يراها ملائمة ومناسبة ناشد من خلالها قادة الولايات الأخرى المجاورة للولاية السادسة بأن تترك له جبلا صغيرا تمكن وحداته العسكرية من الانسحاب خلال مواجهتها للعدو الفرنسي، كون الموقع الجغرافي لولايته مكشوفا وغير استراتيجي[62]، هذا بالإضافة إلى الإسراع في عملية التواصل مع الحكومة المؤقتة لتقديم الإسناد قبل أن يتخذ الوضع أبعادا خطيرة وكارثية تنعكس بصفة سلبية على مسار الكفاح المسلح[63].

بناء على ذلك، يمكن القول بأن الأسباب والدوافع التي كانت وراء عقد هذا الاجتماع، ترتبط في حقيقتها بضرورة معالجة وإيجاد حلول عاجلة للكثير من القضايا التي كانت عاملا في تدهور وتراجع العمل الثوري في الداخل، والتي يمكن تلخصيها في:

- معالجة الاضطرابات الداخلية في الولاية الأولى الناجمة عن أزمة القيادة وأعمال المنشقين عن السلطة الشرعية التي أقرتها لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.
- إيجاد الحلول لمسألة القطيعة بين قادة الداخل والقيادة في الخارج، نتيجة التطويق المفروض من طرف السلطات الاستعمارية، خصوصا بعد إنشاء خطي موريس وشال على الحدود الشرقية والغربية.
- الحد من انتشار العملاء المندسين من طرف المخابرات الفرنسية في صفوف الثورة، خصوصا بعد امتداد مؤامرة الزرق من الولاية الثالثة إلى الولاية الرابعة صيف 1958م.
- وضع حد نهائي لتنامي قوات بلونيس وتوسع نفوذه في الولاية السادسة.
- إمكانية توفير الأسلحة والذخيرة والعتاد الحربي.
- إزالة العقبات التي تفرضها قضية الحدود الجغرافية بين الولايات[64].

وعلى هذا الأساس، فإن هذا الاجتماع أعطى تقيما شاملا للأوضاع ذات الصلة بالثورة داخليا وخارجيا والتصدي لكل المخططات الاستعمارية الفرنسية الرامية للقضاء على استمرارية الكفاح المسلح[65].

4- القرارات والتوصيات المنبثقة عن الاجتماع:

بعد مناقشة مختلف القضايا المطروحة والوقوف على أوضاع كل ولاية ومشاكلها والحلول التي يمكن الوصول إليها، انبثقت عن هذا الاجتماع مجموعة من القرارات الهامة[66] تمثلت في:

- تطهير الأوراس: في هذا الشأن ترسل الولاية الثالثة فيالق عسكرية وترسل الولاية الرابعة كتيبتين عسكريتين، هذه الوحدات لا يمكنها الالتحاق بقواعدها إلا بعد إتمام مهمتها، ويتم تطبيق هذا الاقتراح بعد موافقة الحكومة وإذا لم يأت الرد بعد 20 يوما يتم الشروع في تطبيقه فورا، نظرا للحالة الحرجة التي تمر بها الأوراس.
- بعد التحقيق، ينفذ حكم الإعدام سرا في الأسرى والقومية الذين يحاولون التسرب داخل صفوف الثورة أو الذين تثبت جريمتهم وصدر بشأنهم حكم الإعدام.
- إرسال وحدات إلى الولاية الأولى منها إلى الحدود، لكي تقوم بتخريب خط موريس ولتكون هذه الأعمال منسقة ذات فاعلية تطلب مساعدة خارجية من الحكومة.
- لمقاومة عناصر الحركة الوطنية الجزائرية "N.A.M" في الولاية السادسة، ترسل الولاية الرابعة كتيبة للمساعدة في تدمير هذه العناصر، أما الوحدات المرسلة للولاية الأولى تكون مهمتها تطهير هذه الأخيرة.
- إعداد مناشير وطنية من طرف الولاية الرابعة التي تتصل بدورها عن طريق الرسائل أو المواصلات بالولايات الأولى والثالثة والسادسة.
- تكتب مصطلحات الرتب والوحدات بالعربية: كتيبة، عريف ...الخ.
- يتم إحياء ذكرى أول نوفمبر.
- الاتصال بالولايات سيصبح إجباريا كل شهرين.
- أسرى الولاية الرابعة يوجهون إلى الولاية الثالثة.
- يعقد اجتماع فيما بين الولايات كل أربعة أشهر، مع توحيد دعوات إلى الولايتين الثانية والخامسة.
- إقرار المساعدة والتبادلات الاقتصادية.

وبغية توحيد النظام تقرر ما يلي:

- تأجيل العطل.
- منع التبغ.
- لا بد من تعليق شارات الرتب.
- الزواج مسموح طبقا لبعض الشروط.
- إعداد قانون داخلي.
- المدعوون إلى الخدمة العسكرية تحت علم العدو، لا يلبون الدعوة.
- مقاومة عبادة الشخصية.
- تعزيز وتطبيق مبدأ القيادة الجماعية.
- منع تبديل المواقع داخل الولاية، منطقة ... إلخ، استعمال الأرقام.
- إقرار شفرة للمراسلات بين الولايات.
- تشجيع النقد البناء والنقد الذاتي.
- تعزيز الطاقة داخل صفوف جيش التحرير الوطني.
- تبادل الوثائق الخاصة بالتنظيم بين الولايات.
- تخريب جميع أملاك العدو الواقعة في المناطق المحرمة[67].
- تخريب وتدمير الخط المكهرب وكذلك خط أنبوب البترول، وهذه التخريبات تقوم بها الولايات المعنية.
- تحديث وتشبيب جيش التحرير الوطني ورفع مستواه الثقافي.
- تثقيف وتوجيه المقاوم في الجانب الصحي.
- إذا ما وقع سوء فهم بين الولايات فإنه يسوى في مجلس الولايات.
- تتخذ إجراءات لمكافحة نقطة ضعف الطالب حيث كانت سببا في اختراق عملية الزرق.
- تؤسس لجان ولائية لسن القوانين والنشرات ومنح الأجور لرؤساء العائلات.
- من أجل إتقان حرب العصابات يوصى بتجنب الاشتباكات، تحفيز الفدائي للجوء إلى التخريب بكل الوسائل.
- يوجه معطوبو الولاية الرابعة إلى الولاية الثالثة والسادسة.
- يقود التربصات العسكرية في الولاية الثالثة ضابطان عسكريان وضابطان سياسيان، ترسل كل ولاية 10 متربصين.
- تأسيس محكمة تضم ضابطا من مختلف الولايات في الولاية الثالثة لمحاكمة مختلف الضباط المذنبين.
- تنشر الولاية الثالثة ثلاثة كتب عسكرية وكتابا أبيض حول فرق الزواف وجماعة بلونيس.
- تمنح شهادات لعائلات الشهداء.
- عقيد الولاية السادسة مكلف بالاتصالات مع الشرق والغرب.
- يعقد اجتماع طارئ بين الولايات كلما دعت إلى ذلك خطورة حادث ما.
- ترسل الولاية الرابعة إلى الولاية الأولى والسادسة اثنين من صانعي المتفجرات والمواد التخريبية[68].

الاتفاق على إنجاز أنفاق بالحدود التونسية، تحديدا بجبل أم الكماكم الواقعة بمنطقة تبسة، كتلك الأنفاق التي أنجزت في الحدود ما بين إيطاليا وفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، بهدف نصب المدافع

ودخول الأسلحة والذخيرة بالقوة، وضمان توفير المؤونة وقطع الأسلاك الشائكة وحماية دوريات المجاهدين القادمة من تونس، الحاملة للأسلحة والذخيرة من وحدات الجيش الاستعماري الفرنسي[69].

أما بخصوص التوصيات والمقترحات التي خرج بها العقداء الأربعة خلال اجتماعهم فتمثلت في:

- العمل على جلب السلاح بأي وسيلة لأن الموقف يقتضي ذلك وعليه يتوقف استمرار الثورة.
- ضرورة التحاق وزير الدفاع والأخبار المتواجدان في تونس بساحة المعركة، كون وزير الدفاع هو قطب الرحى بالنسبة للثورة نظرا لدوره في عملية تنسيق المواقف والبحث عن خطط جديدة لتفويت الفرصة على العدو في عملية الإجهاز عليه في أقل فترة زمنية ممكنة، أما وزير الأخبار فمهمته التعبئة الشاملة والعمل في حقل الإعلام الموجه لإرباك العدو نفسيا، وتركه يعيش حالة من الهستيريا والهلع داخل صفوف جيشه وفي أماكن تجمع قواته[70].
- إذا عجزت القوات عن توفير السلاح، يلجأ قادة الولايات إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتوفيره، وذلك بإيجاد قاعدة محصنة على الحدود، تكون في شكل نفق تحت الأرض، محصنة بكل التحصينات، مدعمة بالإسمنت والكتل الصخرية القوية وتكون مجهزة بمختلف الأسلحة الثقيلة والمتطورة القادرة على إفشال كل هجومات العدو حتى ولو كان الهجوم جويا، على أن تكون هذه القاعدة مصدرا للتزويد بالسلاح والذخيرة من تونس وخارج تونس بعيدا كل البعد عن السلطة المتمركزة بتونس، مع ضرورة إسنادها إلى مختصين لهم الخبرة في ذلك[71].
- إرسال بعثة رقابة إلى الداخل.
- ضرورة اطلاع قادة الداخل على كل القضايا الداخلية المتعلقة بالقيادة.
- الاحتجاج ضد إهمال الهلال الأحمر للمرضى الموجودين بالخارج.
- المطالبة بالتعرف على الأوامر التي أعطيت لمهاجمة خط موريس.
- ضرورة دخول الإطارات والجنود الموجودين في الخارج.
- توزيع الأسلحة والأشخاص بإنصاف وعدل بين الولايات.
- الشباب المرسل إلى الخارج، يجب توجيهه نحو عدة فروع واختصاصات.
- تقديم إيضاحات حول جميع الاعتقالات والتنفيذ في المسؤولين بالخارج.
- التحذير من التصريحات التي من شأنها المس بكرامة المقاومين مثل التي أدلى بها فرحات عباس حول إيقاف القتال.
- منح مساعدة مادية للطلبة بالخارج.
- تدريب الدوريات تدريبا جيدا تحاشيا للخسارة في الرجال والعتاد.
- إرسال الأطباء والمعدات والأدوية.
- التأكيد على أن الوحدة المغربية لا تتحقق ما دامت لم تنجز على الصعيد العسكري.
- التأكيد على البلدان الشقيقة بتكثيف المساعدات للشعب الجزائري.
- تأميم المصالح الخارجية والقضاء على الامتيازات.
- تكثيف وإرسال العتاد والذخيرة والمال للداخل.
- ضرورة إقامة إذاعة وطنية في الداخل.
- تكثيف النشاط الدعائي بالتركيز على التنديد بالأعمال الوحشية والإبادة واستعمال النابالم والغازات.
- تكثيف استعمال الصحافيين الأجانب لما في ذلك من أهمية بسيكولوجية.

- لابد من مراجعة ميثاق 20 أوت 1956 خصوصا في بعض النقاط التي تجاوزها الوقت أو أصبحت غير منسجمة مع الوضعية الراهنة.
- الدعوة لعقد مؤتمر وطني تشارك فيه جميع الولايات[72].
- تطوير الولايات بالإطارات والجنود.
- اختيار نشيد وطني.
- توجيه التمرينات والطوابع وبذل مجهود كبير لصالح الداخل.
- التأكيد على ترقية الضباط مع الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والأقدمية والأخلاق.
- تفعيل وتكثيف الاتصالات المباشرة فيما بين الولايات لحل القضايا العاجلة.
- إرسال مختصين وإطارات عسكرية ومختصين في صنع القنابل، وجنود في المدفعية والمدربين وفي الاستعلامات والمواصلات ...الخ.
- دخول لجنة التحقيق والرقابة إلى الولاية الأولى[73].
- إنشاء مدرسة عسكرية لتأطير المنتسبين للوحدات العسكرية لجيش التحرير الوطني لمدة خمسة أشهر ويتم إغلاقها بعد اختبارهم[74].

بعد مصادقة العقداء الأربعة على هذه القرارات والتوصيات المنبثقة عن اجتماعهم، أعلنوا مباشرة عن رفع جلساته ونهاية أشغاله بتاريخ 12 ديسمبر 1958، واتفقوا على ضرورة توجيه نسخة من محضر الاجتماع إلى قيادة الثورة بالخارج عن طريق كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة عمر اوصديق[75].

5- موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الاجتماع وقراراته:

فور استلامها لمحضر الاجتماع بتاريخ 12 مارس 1959 من طرف كاتب الدولة عمر اوصديق، أبدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تخوفها من تصرفات قادة الولايات بالداخل نتيجة للقرارات والتوصيات التي انبثقت عن اجتماعهم[76]. إذ تضمنت نقدا لاذعا للطريقة التي أسست بها الحكومة، وتقاعس قيادة الخارج وتهاونها في إمداد قيادة الداخل بالسلاح، إلى جانب دعوتها إلى العودة للمبادئ التي وضعها مؤتمر الصومام خاصة مبدأ الأولويات والقيادة الجماعية[77]، ومن البديهي أن تبدي الحكومة المؤقتة قلقها تجاه ذلك خصوصا وأنها تعرضت لهزة قبلها بشهر، كان سببها العقيد العموري ورفاقه، هذا ما جعل من أعضائها يعتقدون أن وراء هذا الاجتماع عملا مريبا يدعو للتمرد عليها، ورأت في قراراته مبادرة خطيرة ومحاولة انقلابية على قيادة الثورة في الخارج[78].

فبناء على شهادة رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، فإن فحوى هذا الاجتماع جاء كمحاولة لتوحيد القرار الذي مفاده تسيير الثورة من الداخل بدلا من الخارج، بحجة أنه من غير المعقول أن يسير الثورة داخل الجزائر مجلس خارج البلاد، كما هدف لاختزال السلطة في قطبين فرحات عباس كقائد مدني في الخارج والعقيد عميروش كقائد عسكري في الداخل برتبة جنرال، أما باقي الرجال المبعوثين إلى الخارج فعليهم الدخول لحمل السلاح ومحاربة الجيش الفرنسي بدلا من التمطط الدائم حول الحكومة المؤقتة[79].

وحسب الصحفي الفرنسي إيف كوريار، فإن العقيد عميروش استغل الاجتماع للقيام بعمل دعائي حقيقي مناهض للحكومة المؤقتة مستغلا الوضع الحساس للثورة، لإقناع رفاقه بتخلي الحكومة المؤقتة عنهم التي كان من المفروض أن تكون امتدادا للداخل وليس للخارج كما اتهم قيادة الخارج بممارسة السياسة من دون حرب والتخلي عن مهامها في إرسال الأسلحة والذخيرة إلى الداخل[80]، ونتيجة لذلك

وتجنبا لأي انزلاق قد يؤدي إلى التأزم أكثر، سارعت الحكومة المؤقتة لدعوة العقداء في الداخل للاجتماع بتونس من أجل إيجاد مخرج وحل توافقي يرضي الجميع[81].

تجدر الإشارة إلى أن الثلاثي كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال حاولوا تقنين تلك المعارضة وتوظيفها لصالحهم، من خلال توجيه استياء قادة الداخل ضد سياسيي الحكومة المؤقتة وإيهامهم بأنهم تخلو عن مسئولياتهم في حل المشاكل التي يتعرض لها الداخل، وكان ذلك بمثابة مبرر لإبعادهم وتكوين قيادة جديدة، أو بالأحرى تخليص القيادة القائمة من السياسيين، ليبقى الباءات الثلاث في مواقعهم، إلى جانب رغبتهم في التخلي عن تجربة الحكومة المؤقتة والعودة إلى هيئة مصغرة تخضع لسيطرتهم[82].

وحسب فتحي الذيب فقد ناقش أعضاء الحكومة المؤقتة بعض القرارات المترتبة عن هذا الاجتماع، خصوصا فيما تعلق بضرورة دخولهم للأراضي الجزائرية فورا للعمل من الداخل والاكتفاء بممثلين لها بالخارج، حيث تباينت مواقفهم تجاه ذلك، إذ حبذ كل من الدكتور الأمين دباغين ويوسف بن خدة الدخول والانصياع لذلك القرار، أما كريم بلقاسم ومحمود الشريف وفرحات عباس وأحمد فرنسيس فقد ألحوا على تأجيل الدخول لحين تصفية المشاكل المعلقة بالخارج، في المقابل رفض بوصوف وبن طوبال فكرة الدخول للداخل بتاتا، أما أحمد توفيق المدني ومحمد يزيد فتحفظا برأيهما، ووضح بشكل قاطع ترددهم في الدخول خوفا من محاسبة الداخل لهم والإطاحة بهم[83].

وبخصوص مسألة إدخال الأسلحة والذخيرة، فقد حاولت قيادة الخارج تحسين موقفها أمام الداخل فشرعت في إدخال كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة المكدسة على الحدود الشرقية[84]، وقد وضح فرحات عباس على أن مسألة إدخال الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني بالداخل لا ترتبط بإهمال الحكومة المؤقتة لذلك، بل تعود للاستحالة التامة التي فرضتها الاستراتيجية العسكرية الفرنسية على الحدود وتطويق الثورة من أجل عزلها عن قواعدها الخلفية بتونس والمغرب[85].

لم تكتفِ قيادة الخارج بالتعبير عن موقفها من الاجتماع هكذا فحسب، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث خصصت جلسة 16 أوت 1959م في اجتماع العقداء العشرة لإثارة موضوع ما سمي بالمؤامرة في الداخل بشكل مبهم، غلب عليه الغموض في تحديد المقصود بالمؤامرة لأن النقاش امتد من التصفيات التي تعرض لها القادة إلى إصدار توصية وقرار حول عملية الزرق ولمّح بعض الحاضرين إلى علاقة الموضوع باجتماع العقداء الأربعة وكان على رأسهم هواري بومدين الذي اعتبر أن المؤامرة لم تمتد إلا بعد اجتماع الولايات وشكك في صحة مزاعم عميروش حول حجم الاختراق المزعوم، كما اعتبر أن ضعف قادة الداخل هوا لذي سهل من إدخال الريب في صفوف الثورة[86]، غير أن المتتبع لمضمون تلك القرارات المنبثقة عن هذا الاجتماع يجدها موضوعية، فقد جاءت طبقا لمعطيات فرضها الواقع الحربي في مواجهة السلطات الاستعمارية[87]، حيث نفى العقيد الحاج لخضر ما ذهبت إليه قيادة الحكومة المؤقتة في تفسيرها لأهداف الاجتماع وغاياته، إذ وصفته بالمبادرة الخطيرة التي تدعو للانقلاب عليها، وكمحاولة لفصل الداخل عن الخارج، مؤكدا في ذات السياق بأن العقداء المجتمعين لم يفكروا في ذلك ولم يخطر على بالهم أبدأ، بل العكس فقد كانت نواياهم طيبة تطمح لتطوير أساليب الثورة، وإعطائها دفعا جديدا في ميدان التكتيك الحربي الممنهج على أساس ربح المعركة في أيسر وقت ممكن من الزمن، وإخراج الثورة من الحصار المفروض عليها من السلطات الفرنسية[88]. وهذا ما تؤكده الرسالة المؤرخة 15 ديسمبر 1958[89]، التي بعث بها العقيد عميروش إلى العقيد علي كافي بعد انتهاء الاجتماع، شرح فيها

الغاية من وراء الاجتماع الذي يهدف لضرورة توحيد الصفوف والوقوف بجانب الحكومة المؤقتة لمعالجة مختلف المشاكل والصعوبات التي تمر بها الثورة في مختلف الميادين[90].

في نفس السياق أكد المجاهد يوسف الخطيب بأن القرارات التي تمخضت عن اجتماع العقداء الأربعة كانت قرارات مهمة، جاءت كمحاولة لإنقاض الثورة من الاختناق وتقييما لمسارها ومعالجة المشاكل والتحديات الراهنة المرتبطة بالنشاط الثوري في تلك الفترة، كما اعتبر أن الملاحظات التي صاغها المجتمعون بعد انتهاء أشغال الاجتماع ، خصوصا التي وجهت لقيادة الخارج في شكل انتقادات كانت بديهية ومن الواجب توجيهها لهم، باعتبار أن الاجتماع جاء كتقييم وتدارس مختلف الوسائل المتعلقة بالثورة ومحاولة إيجاد حلول لها[91].

ومن جهته، يرى المجاهد لخضر بورقعة بأن نوايا قيادة الداخل كانت نزيهة لما عقدوا مؤتمرهم الذي لم يكن موجها ضد أي كان، بقدر ما كان ضرورة ملحة لإعادة زمام المبادرة وتذليل العقبات التنظيمية والتمويلية لقوات الثورة ومواجهة التطورات اللوجيستيكية لقوات العدو، كما أن قيادة الداخل كانت تتحرك طبقا لمعطيات يوفرها واقعها الحربي اليومي، عكس قيادة الخارج التي كانت تخطط على الورق وتضبط حساباتها السياسية على ضوء اعتبارات سلطوية من خارج دوائر المعركة، حيث كانت الأولى بها والأجدر قبل التشكيك في نوايا هؤلاء أن تجمع القرائن من على أرض المعركة وتقيم عليها عملية تحليل، وبذلك تتصالح مع أهداف وأبعاد مؤتمر القادة في الداخل[92].

وبناء على شهادة المجاهد الطاهر سيعداني، فإنّ المبادرة التي قام بها عميروش جاءت نتيجة للوضع المأساوي الذي كان يعاني منه مجاهدو الداخل جراء الهجومات المفروضة من طرف العدو الفرنسي، وفي هذا الصدد يقول: "كنا نحن في القاعدة الشرقية نفكر مثل العقيد عميروش فيما يتعلق بسلوكيات وممارسات وزراء الحكومة المؤقتة في تونس والقاهرة، لكننا رفضنا أن ندخل في مواجهة مفتوحة ضد الحكومة المؤقتة، أو ضد أي مسؤول آخر في تونس، كان علينا أن لا نبين للعدو وللشعب مدى تجذر خلافاتنا، ومهما بلغت حدة أخطائها كنا نعتقد أن الحكومة المؤقتة هي التي تمثل الثورة الجزائرية إلى غاية الاستقلال، لذلك كان علينا أن نحل مشاكلنا بيننا دون كشف عيوبنا حتى لا نعطي الفرصة للعدو كي يحطم صفوفنا"[93].

بالتالي نستنتج: إن هذا الاجتماع لم يكتس صبغة المؤامرة والانقلاب، وإنما كان يرمي إلى التعبير عن احتياجات الداخل، وعدم رضاهم عن تراكم المشاكل وتفاقم الصعوبات التي يواجهونها في الميدان، ومحاولة إسماع صوتهم من أجل الحصول على الدعم والإعانة من المسؤولين بالخارج[94]، لمواجهة استراتيجية الجنرال ديغول التي هدفت للقضاء على الثورة وعزلها نهائيا عن قواعدها الخلفية وتحطيمها بشتى الطرق والوسائل[95].

6- تطبيق قرارات الاجتماع ومصيرها:

بعد نهاية أشغال الاجتماع، عاد العقداء الأربعة إلى مقر ولاياتهم وباشروا في تنفيذ قرارات الاجتماع وما ترتب عنه من توصيات، حيث شرع العقيد الحاج لخضر فور وصوله إلى كيمل في التحضير لاستقبال الكتائب التي ستأتي من الولاية الثالثة والرابعة من أجل التصدي للمنشقين والعمل على تخريب الأسلاك الشائكة على الحدود[96].

من جانب آخر سارع الحاج لخضر لتجسيد فكرة بناء الأنفاق التي أتفق عليها، حيث اتصل بمهندس جزائري متقاعد من الجيش الفرنسي، وطلب منه إنجاز هذا المشروع مع تدريب مجموعة من المجاهدين

على عملية حفر الأنفاق بالجبال، وتنفيذا لذلك كلف مجموعة يقدر عدد أفرادها ما بين الثلاثة مائة والخمسمائة جندي للشروع في عملية البناء ليلا تفاديا لاكتشافهم من طرف السلطات الاستعمارية[97]، وفي هذا الصدد يقول الحاج لخضر:" بعد تعيين المكان المعد للنفق الخاص بنقل الأسلحة والذخيرة بجبل بئر العاتر جنوب تبسة، شرعنا فعلا في إنجاز الفكرة حيث أرسل القائد سي محمد بوقرة فرقتين للبدء في إنجاز المشروع المتفق عليه في الاجتماع وإعداد كل الوسائل لتحقيق الأهداف المنشودة..."[98].

أما العقيد عميروش فقد عقد اجتماعا بصفة استثنائية مع أعضاء الولاية الثالثة إلى جانب ضباط المنطقة الرابعة في غابة اكفادو بتاريخ 4 مارس 1959، لاستعراض الوضع العام للولاية وتقديم التعليمات المطلوبة لمواصلة الكفاح المسلح والعمل على تطبيق بعض القرارات التي انبثقت عن الاجتماع، حيث قام بإرسال كتائب عسكرية نحو الولاية الأولى أوراس النمامشة قصد حل مشكلة المنشقين المشوشين على القيادة الشرعية من خلال إصلاح ذات البين وعودتهم إلى النظام، أو بالقضاء عليهم حتى تستعيد الولاية مسيرتها الجهادية في أحسن الظروف[99]. كما التزمت قيادة الولاية الرابعة بوفائها في تطبيق ما نصت عليه قرارات الاجتماع، ولم تتأخر في إرسالها خيرة وحداتها عدة وتدريبا إلى الولايتين الأولى والسادسة لوضع حد لبعض المشاكل القائمة هناك ومساندة قادة الولايتين إلى حين استتباب الأمن بهما[100].

بدوره قام العقيد سي الحواس هو الأخر بعقد اجتماع استثنائي مع أعضاء مجلس الولاية السادسة خلال شهر مارس 1959 تتطرق فيه لأهم قرارات الاجتماع المنعقد بالولاية الثانية وأهم التدابير التي تم اتخاذها لمعالجة مختلف التحديات والصعوبات التي تمر بها الثورة في جميع ميادينها[101]. ومن جهتها قررت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد استلامها لمحضر الاجتماع ومناقشة قراراته، استدعاء عقداء الداخل من أجل الالتحاق بتونس لعقد اجتماع فوري لمناقشة مختلف قضايا الثورة التحريرية على صعيدها الداخلي والخارجي[102]. بناء على هذه الرسالة استجاب عقداء الداخل لتلك الدعوة وحاولوا الالتحاق بقيادة الخارج بتونس مع أواخر شهر مارس سنة 1959[103]، غير أن هذه المهمة لم يكتب لها النجاح بسبب استشهاد غالبية القادة الذين حضروا الاجتماع، حيث استشهد العقيد عميروش صحبة العقيد سي الحواس وهما في طريقهما إلى تونس بتاريخ 29 مارس 1959، بينما استشهد العقيد امحمد بوقرة في 5 ماي 1959[104]، مما انعكس سلبا على تنفيذ القرارات المنبثقة عن الاجتماع وتحقيق أهدافه المسطرة، أدت في الأخير إلى فشل هذه المبادرة نتيجة لعدم تحقيقها للإجماع بسبب غياب قادة الولاية الثانية والخامسة إضافة للموقف السلبي الصادر عن الهيئات القيادية للثورة بالخارج من الاجتماع وقراراته التي وصفت بالخطيرة والانقلابية[105].

خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره نستنتج ما يلي:

- تكتسي المذكرات الشخصية للمجاهدين الجزائريين خلال الثورة التحريرية قيمة علمية وأهمية بالغة في كتابة تاريخنا المعاصر، كونها تشكل أحد الروافد والركائز المهمة في عملية البحث التاريخي وتدوينه وذلك لما تحتويه من أحداث ومعلومات مفصلة عن الوقائع التاريخية التي لم تدرج ضمن المصادر الأخرى، حيث تساهم في الكشف عن الحقائق التي غيبت عن قصد أو عن غير قصد من طرف شخصيات شاركت أو كانت قريبة من الأحداث.

- لقد واجهت الثورة التحريرية منذ وصول الجنرال ديغول للسلطة عام 1958م الكثير من الصعوبات والأزمات التي كانت سببا مباشرا في تردي وتدهوراللأوضاع، استدعت من قادتها بالداخل التعجيل بعقد

اجتماع مشترك للوقوف على إيجاد حلول لها، تمكنهم من التصدي لمختلف هذه المخططات والمشاريع الفرنسية ووضع حد نهائي لها.

- يعد اجتماع العقداء الأربعة بالشمال القسنطيني من بين الاجتماعات الاستثنائية الهامة التي جاءت لتدارس أوضاع الثورة التحريرية وكمحاولة جادة لإيجاد الحلول لمختلف الصعوبات والتحديات التي أثرت سلبا على استمرارية الكفاح المسلح.

- رغم الأهمية البالغة للتقارير التي أوردها العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية في مذكراته الشخصية والتي لخصت لنا أهم القرارات والتوصيات التي انبثقت عن الاجتماع إلا أننا سجلنا عدم موضوعيته في نقله لحيثيات الاجتماع حيث شكك في أهدافه وغاياته، وذلك نتيجة للولاء الذي يكنه لمسؤوله السابق لخضر بن طوبال ونظرته السلبية للعقيد عميروش صاحب هذه المبادرة.

- أما مذكرات وشهادات العقيد الحاج لخضر، فقد كشفت عن مدى أهمية هذا الاجتماع التنسيقي ودوره في تطوير أساليب الثورة ، وإعطائها دفعا جديدا في ميدان التكتيك الحربي الممنهج على أسس ربح المعركة في أيسر وقت ممكن من الزمن، وإخراج الثورة من الحصار المفروض عليها من قبل السلطات الاستعمارية.

- شكلت القرارات والتوصيات المنبثقة عن هذا الاجتماع، والتي صادق عليها العقداء الأربعة تقييما شاملا للأوضاع ذات الصلة بالثورة داخليا وخارجيا، وكمحاولة لإعادة التنسيق بين قادة الداخل من أجل معالجة مختلف القضايا الثورية المطروحة وتوحيد الجهود لمواجهة استراتيجية السلطات العسكرية والمدنية الفرنسية والعمل على إيجاد حلول فورية تمكنهم من الاتصال بقيادة الثورة في الخارج.

- حسب ما ورد في مذكرات العقيد الحاج لخضر وشهاداته، فإنّ ما ذهبت إليه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تفسيرها لأهداف الاجتماع وغاياته التي وصفتها بالمبادرة الخطيرة التي تدعو للانقلاب عليها وكمحاولة لفصل الداخل عن الخارج يعتبر حكما قاسيا لا أساس له من الصحة، مؤكدا في ذات السياق بأن العقداء المجتمعين لم يفكروا في ذلك ولم يخطر على بالهم أبدا التخطيط للتمرد والانقلاب، بل العكس من ذلك كانت نواياهم طيبة تطمح إلى إيجاد حلول لمختلف المسائل والتحديات التي عرقلت نشاطهم الثوري.

- بناء على ما ورد في مذكرات المجاهد لخضر بورقعة فقد تضافرت العديد من الأسباب التي أدت إلى فشل هذا الاجتماع في تحقيق أهدافه المنشودة، كان من بينها استشهاد غالبية المشاركين في الاجتماع بالإضافة إلى غياب قادة الولاية الثانية والخامسة عن أشغاله، والموقف السلبي الصادر عن الهيئات القيادية للثورة بالخارج من الاجتماع وقراراته التي وصفتها بالخطيرة والانقلابية.

- لقد أكدت المذكرات الشخصية للفاعلين الجزائريين في الثورة التحريرية، التي سلطت الضوء على اجتماع العقداء الأربعة، مدى انحياز الكثير من الكتابات الفرنسية وابتعادها عن الموضوعية في تفسيرها للأسباب والدوافع الحقيقية التي أدت إلى انعقاد هذا الاجتماع، والتي حاولت حصرها في إطار ضيق يرتبط في مجمله بالصراع عن القيادة بين الداخل والخارج، وذلك بهدف تشويه صورة الثورة ورموزها حيث تناست عن قصد مجريات الوقائع التي فرضتها الظروف المحيطة به، خصوصا تلك المرتبطة بتداعيات المشاريع الاستعمارية الفرنسية التي طبقت بعد وصول الجنرال ديغول للسلطة للحد من نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني.

- رغم فشل هذه المبادرة التي قام بها عقداء الداخل من خلال هذا الاجتماع التنسيقي، إلا أنها قد أعطت صورة إيجابية لأهمية وضرورة العمل الجماعي في إنجاح العمل المسلح من جهة ودوره في التصدي لمختلف المخططات الاستعمارية الفرنسية الرامية للقضاء على الثورة التحريرية من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ-الكتب:

1. أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح، ج 3، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.
2. الرائد عز الدين، الفلاقة، تقديم مراد اوصديق، ترجمة، جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
3. الشاذلي بن جديد، مذكرات 1929-1962، ج 1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2011.
4. الطاهر الزبيري، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، تحرير مصطفى دالع، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
5. سعيدان الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2013.
6. دحو ولد قابلية، بوصوف والمالغ الوجه الخفي للثورة، ترجمة احمد بوذراع، دار القصبة، الجزائر، 2023.
7. شارل ديغول، مذكرات الامل والتجديد، ترجمة سموحي فوق العادة، مراجعة احمد عويدات، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
8. عبد الحفيظ امقران الحسني، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط1، دارا لامة، الجزائر، 1997م.
9. علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م.
10. بوداود عمر، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني "مذكرات مناضل"، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.
11. قرام عمار، الجبهة الخارجية قصة كفاح من الجزائر إلى تونس، ليبيا ومصر، تحرير مونيا ساكر، دار المنتهى، الجزائر، 2016م.
12. بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، مراجعة محمد الفاضل، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965م.
13. صايكي محمد، شهادة ثائر من قلب الجزائر، تحرير محفوظ اليزيدي، ط 2، دار الأمة، الجزائر، 2010م.
14. بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2007م.
15. مراردة مصطفى، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، تحرير مسعود فلوسي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009م.
16. الذيب فتحي، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010م.
17. بلاح بشير وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010م.
18. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية، دار النعمان، الجزائر، 2012م.
19. خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج2، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986م.
20. حميسي العربي، سي الشريف المجاهد الذي ارتعشت منه عساكر فرنسا بالولاية الثالثة التاريخية، د-د-ن، الجزائر، 2022.
21. فريح خميسي، العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923-1959، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
22. لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000م.
23. بزيان سعدي، دور الطبقة العاملة في المهجر في ثورة نوفمبر، دار ثالة، الجزائر، 2009م.
24. شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائر 1954، دار هومة، الجزائر، 2003م.
25. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، قسنطينة، الجزائر،1991.

26. بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1960، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
27. بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني 1946-1965، ط 1، دار قرطبة، الجزائر، 2006.
28. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.
29. شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر، دزاير أنفو، الجزائر، 2013.
30. زروال محمد، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، دار هومة، الجزائر، 2017.
31. عجرود محمد، أسرار حرب الحدود 1957-1958، منشورات الشهاب، 2014.
32. زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2009.
33. تقية محمد، حرب التحرير في الولاية الرابعة، ترجمة بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.
34. تقية محمد، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
35. بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 2004.
36. الزبيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي حول الثورة التحريرية 954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
37. الحاج لخضر، قبسات من ثورة أول نوفمبر1954، تحرير الطاهر حليس، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر، 2008.

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
2. سالمي مختار، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018 -2019.
3. سليح كمال، المشتركات والمفترقات إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2016-2017.
4. شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2000-2001.
5. شتوان نظيرة، الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008.
6. عبد الستار حسين، الأزمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2017 -2018.
7. مصمودي نصر الدين، الولاية الثانية وعلاقاتها بالولاية التاريخية والهيئات القيادية للثورة 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2016-2017.

ج- المقالات:

1. أحمد مسعود سيد علي، اجتماع عقداء الداخل 06-12 ديسمبر 1958 خلال الثورة التحريرية الخلفيات والابعاد، المجلة التاريخية الجزائرية، ع 3، جوان 2017.
2. بورغدة رمضان، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيرهما على الثورة الجزائرية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 1، مجلد 2، 2008.

3. حباسي شاوش، من وثائق الثورة الجزائرية محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة 11 أوت إلى 16 ديسمبر1959، ج 2، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، عدد ديسمبر2002.
4. حربي محمد، مؤامرة العمودي، مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي، ع 14-15، 2001.
5. ماجن عبد القادر، المجاهد العقيد الحاج لخضر يتحدث عن اجتماع العقداء وعن بعض أحداث الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، العددان 110-111، نوفمبر – ديسمبر 1989.

د- الجرائد:

1. جريدة المجاهد، ع 30، الجمعة 10 أكتوبر 1958.
2. جريدة المجاهد، ع 36، الجمعة 06 فيفري 1959.

هـ. المواقع الإلكترونية:

1. https://m.youtube.com/watch%3Fv%3DDOpZ1bYbh&Q&ved=2ahUKEwjsgsTanKmdAxvbXEDHaTXB28Qjjh6BAgLEAE&usgAQvVw0xJTQRi2u2DhmHPnok2P5.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1. Abedelhafid Amokrane El Hassani, Mémoires de combats, éditions El Oumma, Algérie, 2010.
2. Ali Kafi, Du Militant Politique au Dirigeantes militaire, 1946-1962, édition casbah, Algérie, 2004.
3. Alistair Horn, histoire de la guerre d'Algérie, édition Albin Michel, paris, 1980 Philippe Tripier Autopsie de la guerre d'Algérie édition France Empire, paris, 1972.
4. Claude Paillat, Dossier Secret de L'Algérie, le livre contemporain, paris, France ,1961.
5. Ferhat Abbas, Autopsie d'une Guerre, Alger –livres édition, Algérie
6. Lakhdar Ben Tobbal, mémoires de l'intérieur, édités par Daho Djerbal, partie 2, Chihab édition, Algérie, 2021.
7. Mohamed Larbi Madaci, les tamiseurs de Sable, Aurès- Nememcha 1954-1959, impression ANEP, Rouïba, Algérie, 2008.
8. Mohammed Harbi, Gilbert Meynier, le F.L.N document et histoire 1954 -1962, Casbah édition, Algérie, 2004.
9. Philippe Tripier, Autopsie de la guerre d'Algérie édition France Empire, paris, 1972.
10. Saad Dahlab, mission accomplie, édition Dahlab, Algérie 1990.
11. Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 3, l'heure des colonels, édition Carlo Descamps Cond, France, Mars 1983.

الهوامش:

[1]- محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، تحرير محفوظ اليزيدي، ط 2، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 65.

[2]- حول حيثيات الانقلاب ونتائجه، انظر: رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، منشورات دار الأمة بونة للبحث والدراسات، الجزائر، 2022، ص 180.

[3]- قام هؤلاء باحتلال دار الحكومة الفرنسية بالجزائر ثم أسسوا لجان امن عام في مختلف القطر الجزائري لتسيير البلاد مستقلة عن حكومة باريس وسرعان ما امتد عصيانهم إلى كورسيكا وأصبحت فرنسا مهددة بحرب أهلية، فاضطر البرلمان الفرنسي لدعوة الجنرال ديغول لتولي السلطة، حيث تم منحه سلطات استثنائية لتسيير النظام في فرنسا والقضاء على الثورة التحريرية،

للمزيد انظر: الجنيدي خليفة، حوار حول الثورة، ج 2، المركز الوطني للتوثيق والصحافة، والإعلام، الجزائر، 1986، ص514.

[4]- شارل ديغول، مذكرات الأمل والتجديد، ترجمة سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 25.

[5]- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص 276.

[6]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر لمعاصر، ج 2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 199، ص 120.

[7]- محمد صايكي، مصدر سابق، ص 65.

[8]- محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، دار هومة، الجزائر، 2017، ص 150.

[9]- يحي بوعزيز، الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة 1954-1962، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 175.

[10]- محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص214.

[11]- رمضان بورغدة، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيرهما على الثورة الجزائرية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 1، مج 2، 2008، ص 100.

[12]- نتائج الاستفتاء مهزلة 98 في المئة لم يقتنع بها، جريدة المجاهد، ع 30، الجمعة 10 أكتوبر 1958، ص 04.

[13]- للمزيد من التفاصيل حول مضمون وأهداف هذا المشروع وتداعياته على الثورة التحريرية، انظر: محمد العربي الزبيري وأخرون، كتاب مرجعي حول الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 207، ص 270.

[14]- الاعتراف بخطورة الوضع العسكري في الجزائر، جريدة المجاهد، ع 36، الجمعة 6 فيفري 1959، ص 07.

[15]- بناء على هذه التعليمات استدعت قيادة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا رؤساء الولايات ومسؤولي المصالح الكبرى في الفيدرالية لعقد اجتماع تنسيقي للتباحث في مسألة نقل العمل المسلح وفتح الجبهة الثانية في فرنسا من خلال شن عمليات عسكرية بداية من 25 أوت 1958، للمزيد من التفاصيل انظر: عمر بوداود من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني "مذكرات مناضل"، ترجمة احمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 165.

[16]- سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة في المهجر في ثورة نوفمبر 1954، ط 2، دار ثالة، الجزائر، 2009، ص 36.

[17]- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، مراجعة محمد الفاضل، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965، ص119.

[18]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1960، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص47.

[19]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، عالم المعرفة، الجزائر، ص 484.

[20]- محمد حربي، مؤامرة العموري، مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي، ع 14-15، 2001، ص 16.

[21]- عمار قرام، الجبهة الخارجية قصة كفاح من الجزائر إلى تونس، ليبيا ومصر، تحرير صونيا ساكر، دار المنتهى، الجزائر، 2016، ص 82.

[22]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 588.

[23]- عمار قرام، المصدر السابق، ص 85.

[24]- كان من بين هذه التمردات ما قام به كل من علي منجلي وحمى لولو أواخر سنة 1958، للمزيد من المعلومات انظر: الشاذلي بن جديد، مذكرات 1929-1962، ج1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 133-134.

[25]- محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص529.

[26]- لمزيد من المعلومات حول مضمون وتفاصيل هذه الرسالة انظر: علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 395.

[27]- Mohamed Larbi Madaci, les tamiseurs de Sable "Aurès Nememcha 1954-1959", impression ANEP, Rouïba, Algérie, 2008, p 222.

[28] عبد الحفيظ امقران الحسني، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 1997، ص 69.

[29] عبد القادر ماجن، المجاهد العقيد الحاج لخضر يتحدث عن اجتماع العقداء وعن بعض احداث الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، العددان 110-111، نوفمبر – ديسمبر 1989، ص 42.

[30] شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر 11 اوت – 16 ديسمبر 1959، دزاير انفو، الجزائر، 2013، ص 32.

[31] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 35.

[32] نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954 -1962 " الولاية الرابعة أنموذجا "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص175.

[33] علي كافي، المصدر السابق، ص 133-.134.

[34] علي كافي، المصدر نفسه، ص 136.

[35]- Lakhdar Ben Tobbal, mémoires de l'intérieur, édités par Daho Djerbal, partie 2, Chihab édition, Algérie, 2021, p 94.

[36]- عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص 42.

[37]- اجتماع العقداء العشر أو اجتماع المئة يوم، انعقد هذا الاجتماع بصفة استثنائية نتيجة لفشل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في حل الأزمات التي أعقبت تأسيسها، فاضطرت لاستدعاء عشرة عقداء عسكريين من أجل إيجاد حلول لتلك الأزمات، حيث عقد هؤلاء اجتماعهم خلال الفترة الممتدة من 11 أوت 1959 إلى غاية 16 ديسمبر 1959، ونتيجة لعدم تمكنهم من حل تلك الأزمات وتجاوز تلك التحديات التي عرقلت استمرارية الكفاح المسلح، تم استدعاء المجلس الوطني للثورة للفصل في مختلف القضايا المطروحة و مناقشة كل المشاكل الطارئة التي أثرت على استمرارية الثورة التحريرية، للمزيد من المعلومات انظر:

Saad Dahlab, mission accomplie, édition Dahlab, Algérie, 1990, p 122

[38]- شاوش حباسي، من وثائق الثورة الجزائرية "محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959"، ج 2، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، ع 1، ديسمبر، ص 281.

[39]- Mohammed Harbi, Gilbert Meynier, le F.L.N Documents et histoire 1954-1962, Casbah édition, Algérie, 2004, p 541.

[40]- كمال سليح، المشتركات والمفترقات إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2016-2017، ص 156.

[41]- Alistair Horne, histoire de la guerre d'Algérie, édition Albin Michel, paris, 1980, p 338.

[42]- شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 185.

[43]- العربي حميسي، سي الشريف المجاهد الذي ارتعشت منه عساكر فرنسا بالولاية الثالثة التاريخية، د-د-ن، الجزائر، 2022، 110.

[44]- حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 86.

[45]- دحو ولد قابلية، بوصوف والمالغ الوجه الخفي للثورة، ترجمة: أحمد بوذراع، دار القصبة، الجزائر، 2022، ص 409.

[46]- خميسي فريح، العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923-1959، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص228.

[47]- مصطفى مراردة، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، تحرير مسعود فلوسي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 101.

[48]- Philippe Tripier, Autopsie de la guerre d'Algérie édition France Empire, paris, 1972, p351.

[49]- عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص 40-41.

[50]- للمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا بالولاية الأولى، انظر: مصطفى مراردة، المصدر السابق، ص 103.

[51]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 36.

[52]- حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 86.

[53]- نصر الدين مصمودي، الولاية الثانية وعلاقاتها بالولايات التاريخية والهيئات القيادة للثورة 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2016-2017، ص291.

[54]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، الجزائر، 1991، ص 200.

[55]- Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome3, l'heure des colonels, édition Carlo Descamps Cond, France, Mars 1983, p 436-437.

[56]- Philippe Tripier, op.cit. , p 350.

[57]- شوقي عبد الكريم، المرجع السابق، ص 18.

[58]- الطاهر الزبيري، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، تحرير مصطفى دالع، منشورات ANP، الجزائر، 2008، ص 211.

[59] Claude Paillat, Dossier secret de l'Algérie, le livre contemporain, paris, France, 1961, p 211.

[60]- شاوش حباسي، المرجع السابق، ص 281.

[61]- أحمد مسعود سيد علي، اجتماع عقداء الداخل 06-12 ديسمبر 1958 خلال الثورة التحريرية "الخلفيات والأبعاد"، المجلة التاريخية الجزائرية، ع 3، جوان 2017، ص 211.

[62]- Claude Paillat, op. cit, p 213.

[63]- محمد تقية، حرب التحرير في الولاية الرابعة ن ترجمة بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 118.

[64]- سالمي مختار، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018 -2019، ص 126.

[65]- بشير بلاح وأخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، دار المعرفة الجزائر، 2010، ص 27.

[66]- عبد الكريم شوقي، المرجع السابق، ص 188.

[67]- Ali Kafi, Du Militant Politique au Dirigeantes militaire, 1946 -1962, édition Casbah, Algérie, 2004, p 396.

[68]- Ali Kafi, op. cit, p 397.

[69]- عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص 42.

[70]- الحاج لخضر، قبسات من ثورة نوفمبر 1954، تحرير الطاهر حليس، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر، 2008، ص166.

[71]- الحاج لخضر، المصدر السابق، ص 166.

[72]- علي كافي، المصدر السابق، ص 145.

[73]- المصدر نفسه، ص 146.

[74]- Claude Paillat, op. cit, p 214.

[75]- استنادا لما ذكره رابح زراري فإن عمر أو في البداية صديق لم يوافق على نقل محضر الاجتماع للحكومة المؤقتة إلا بعد إصرار العقيد امحمد بوقرة عليه حيث أخبره بأنه ملزم بتطبيق أوامر النظام وتنفيذ المهمة بصفة عاجلة، للمزيد من المعلومات انظر: الرائد عز الدين، الفلاقة، تقديم مراد أوصديق، ترجمة: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص324.

[76]- كمال سليح، المرجع السابق، ص 158.

[77]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 127.

[78]- دحو ولد قابلية، المصدر السابق، ص 408.

[79]- Ferhat Abbas, Autopsie d'une Guerre, Alger –livres édition, Algérie, p 248-249.

[80]- لا نتفق مع هذه التصورات التي أقر بها الصحفي الفرنسي إيف كوريار الذي حاد عن الموضوعية في تفسيره لحقيقة الأسباب والدوافع المباشرة لعقد هذا الاجتماع التي قمنا بتوضيحها سابقا، وحاول من خلاله تشويه صورة العقيد عميروش بصفة خاصة والثورة التحريرية بصفة عامة، للمزيد من المعلومات انظر:

Yves Courrière, op. cit , p 437.

[81]- حسين عبد الستار، الأزمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2017-2018، ص 275.

[82]- صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني 1956-1962، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص 37.

[83]- فتحي الذيب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 2، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1990، ص 432.

[84]- حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 89.

[85]- Ferhat Abbas, op. cit, p 248.

[86]- عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 273.

[87]- محمد شبوب، المرجع السابق، ص 34.

[88]- الحاج لخضر، المصدر السابق، 167.

[89]- علي كافي، المصدر السابق، ص 35.

[90]- نصر الدين مصمودي، المرجع السابق، ص 291.

[91]- شهادة العقيد يوسف الخطيب على قناة البلاد متاحة على الرابط:

https://m.youtube.com/watch%3Fv%3DDOpZ1bYbh1Q&ved=2ahUKEwjsgsTanKmDAxVbX-EDHaTXBQjj6BAgLEAE&usgAOvVaw0xJTQ5Ri2u2DhmHPnoK2P5

تاريخ الزيارة: 18 جانفي 2023، على الساعة 16:20.

[92]- لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير صادق بخوش، ط 2، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 19 -20.

[93]- الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 202.

[94]- مصطفى بن عمر، الطريق الشاق الى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 232.

[95]- محمد شبوب، المرجع السابق، ص 33.

[96]- حسب شهادة الرائد مصطفى مراردة فإن الكتائب التي وصلت إلى الولاية الأولى كانت عبارة عن فيلق متكون من ثلاث كتائب من الولاية الثالثة بقيادة محمد جلفاوي، أما وحدات الولاية الرابعة فقد وصلت إلى المنطقة الأولى ثم عادت، أما الولاية الثانية فقد أرسلت كتيبة من قبل الاجتماع في الناحية الثالثة للمنطقة الأولى، للمزيد من المعلومات انظر: مصطفى مراردة، المصدر السابق، ص 102-103.

[97]- عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص 42.

[98]- الحاج لخضر، المصدر السابق، ص 166.

[99]- Abdelhafid Amokrane El Hassani, Mémoires de Combats, édition El Oumma, Algérie, 2010, p102.

[100]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 22.

[101]- عبد الحفيظ امقران الحسني، المصدر السابق، ص 98.

[102]- سالمي مختار، المرجع السابق، ص130.

[103]- عمار قليل، المرجع السابق، ص 203.

[104]- محمد عجرود، أسرار حرب الحدود 1957-1958، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص 118.

[105]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 20.